

كلمة الاستاذ جورج الحاج

رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف

ورشة عمل في البحث : " تنظيمات العمال المطالب الاجتماعية والسياسات العامة "

بدعوة من المعهد الألماني للأبحاث الشرقية

الاثنين في 17 تشرين الثاني 2012

حضرات السادة الكرام ،

مضت سنوات على انتهاء الحرب الاهلية في لبنان ، خلالها تبدلت الكثير من المعالم التي كانت قائمة قبل العام 1975 ومن ابرز المتغيرات التي طرأت على التركيبة اللبنانية التبدل الذي حدث على واقع الحركة النقابية اللبنانية . أن المتغيرات التي اصابته البنية النقابية بعد اتفاق الطائف وخلال فترة الوصاية السورية افقدت العمل النقابي اهم خصائصه والمقصود بالخصائص استقلالية القرار النقابي وعدم التبعية لاجهزة الدولة و الاحزاب والطوائف وديمقراطية الممارسة داخل المنظمات النقابية .

إنطلاقاً من هذه المقدمة أجد من الضروري توصيف الواقع النقابي قبل العام 1975 والواقع المستجد بعد اتفاق الطائف واخيراً اقتراح الحل الانسب لاعادة الحركة النقابية اللبنانية الى مسارها الصحيح والمتمثل بالدفاع اولاً وأخيراً عن مصالح الطبقة العمالية التي تتعرض حقوقها للخطر من جراء سياسات الدولة القائمة على اعطاء اصحاب العمل كل الحرية في ممارسة مفاهيم الانظمة النيوليبرالية

الواقع النقابي قبل العام 1975 وخلال الحرب اللبنانية

كانت النقابات والاتحادات العمالية قبل الحرب موزعة بين اليسار اللبناني و الموالين للسلطة او المقربين من القوى السياسية النافذة ، فالاتحاد الوطني للنقابات ضم كل النقابات العمالية التي كان اكثرية اعضائها من المنتمين الى الاحزاب اليسارية وعلى رأسهم الحزب الشيوعي اللبناني ، أما الاتحادات النقابية اللبنانية التي كانت عضو في الاتحاد الحر وكان عددها 13 اتحاد اكثرية قادتها كانوا من النقابيين القربين من السلطة و كان ثلاثة من هذه الاتحادات أنشأت الاتحاد العمالي العام (اتحاد عمال الشمال ، جامعة النقابات واتحاد النقابات المتحدة) تجدر الاشارة الى ان النقابات المنضوية الى الاتحاد الوطني كانت خارج الاتحاد العمالي منذ تاريخ تأسيسه واستمرت في نضالها العمالي والمطلبي بمعزل عن الاتحاد العام حتى مطلع السبعينات ، في تلك الحقبة وبمبادرة مشتركة من رئيس الاتحاد العمالي المرحوم غبريال الخوري وقيادة الاتحاد الوطني وبمناسبة الاول من ايار تم الاعلان في قصر الاونسكو في مهرجان حاشد انضمام الاتحاد الوطني والاتحادات الحليفة له الى

الاتحاد العمالي العام هذا الانضمام اعطى الحركة النقابية مزيد من القوة والاندفاع واصبح الاتحاد العمالي العام الاطار الجامع لكل الحركات النقابية وكانت له العديد من المحطات المشرفة على صعيد تحقيق المطالب او قيادة تحركات شعبية تنادي بوقف الحرب الاهلية في لبنان والحفاظ على وحدة الارض والشعب اللبناني في زمن الانقسامات والشرزمة التي هددت وحدة الوطن والدولة في بداية الحرب اللبنانية .

كما كان الاتحاد العام بالرغم من الحرب الاهلية يمارس دوره بكل جدية ويتابع الملفات المطلوبة من تصحيح الاجور الى معالجة اوضاع الضمان الاجتماعي والازمات المعيشية على اختلافها محافظاً على استقلاليته عن الاحزاب السياسية والطائفية محاولاً الابقاء على افضل العلاقات مع كل التيارات السياسية لمصلحة من يمثل فقاد العديد من المظاهرات الشعبية المنددة بالحرب حتى انه حاول في احدى هذه المظاهرات من فتح المعابر التي كانت تقسم بيروت الى منطقة شرقية وأخرى غربية كما مارس الاتحاد العام خلال الحرب الاصول الديمقراطية في اختيار قيادته فجرت الانتخابات لانتخاب رئيس وهيئة مكتب للاتحاد ففاز في اواسط السبعينات المرحوم جورج صقر رئيس الاتحاد البترولي برئاسة الاتحاد العام وفي مطلع الثمانيات فاز انطون بشارة رئيس اتحاد المصالح المستقلة برئاسة الاتحاد واستمر في موقعه حتى عام 1993.

مرحلة ما بعد اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الاهلية

تميزت هذه المرحلة بتدخل مباشر من قبل سلطة الوصاية (القوات السورية) في شؤون الحركة النقابية من خلال وزير العمل الاستاذ عبدالله الامين الامين القطري لحزب البعث في لبنان .كانت اولى تدخلاته المطالبة باقرار قانون خاص ينظم العمل النقابي في لبنان ويحول وزارة العمل التدخل في ادق التفاصيل المتعلقة بعمل النقابات والاتحادات العمالية ، تجدر الاشارة الى ان القانون المقترح كان شبيهه لقانون النقابات المطبق في سوريا الذي يقيد من حرية العمل النقابي ويخضع النقابات لمراقبة دقيقة من قبل وزارة العمل . كان رد قيادة الاتحاد برفض القانون المقترح والاتفاق مع وزارة العمل على تشكيل لجنة من الاتحاد العام ووزارة العمل لاعداد قانون للهيكلية النقابية في لبنان .انتهت اللجنة اعمالها ، لكن الوزارة لم توافق على مضمون اقتراحات اللجنة وانما حاولت اقضاء رئيس الاتحاد العمالي انذاك الرفيق انطون بشارة من خلال دعوته الى اجراء انتخابات لقيادة الاتحاد واستطاعت بواسطة انتخابات شبيها الكثير من التجاوزات من السيطرة على قيادة الاتحاد من خلال تأمين فوز الزميل الياس او رزق رئيس اتحاد النقابات المتحدة والمقرب من وزير العمل الذي قلده قبل الانتخابات وسام العمل على مثابرته وجهده النقابي طوال فترة وجوده على رأس نقابة تلفزيون لبنان بهدف تسويقه كمناضل نقابي لديه مواصفات رئيس للاتحاد العمالي العام .

كما بادر وزير العمل عبدالله الامين بالتنسيق مع المسؤول العمالي في حركة أمل على الترخيص لنقابات واتحادات موالية للحركة والمعروفة بولائها لسوريا البعث بهدف السيطرة على الاكثرية في المجلس التنفيذي للاتحاد للسيطرة على القرار داخل الاتحاد العمالي العام . حقق وزير العمل والمسؤول العمالي في الاتحاد العام مبتغاه واصبح قرار الاتحاد العام بحوزة الوزير والمسؤول

العمالي في الحركة فتقلصت مساحة الحرية داخل الاتحاد العام واصبحت قراراته مشروطة بموافقة المسؤول العمالي في حركة أمل ولاحقاً بوزراء العمل الذين تعاقبوا على الوزارة والذين كانوا باغالبيتهم من حزب البعث او الحزب القومي السوري او حركة أمل واصبحت هيئات الاتحاد (هيئة المكتب والمجلس التنفيذي ومجلس المندوبين) اسرى لدى الوزارة يتحركون بتوجيهات الوزير او المسؤول العمالي في أمل . تراجع نشاط الاتحاد العام في معالجة الملفات المطلوبة وبالاخص ملف تصحيح الاجور كما جرى تخفيض الاشتراكات العائدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحت ضغط مطالبات اصحاب العمل مما ادى الى تزايد العجز في صندوق الضمان وبالاخص فرع المرض والامومة .

استمر تدخل وزارة العمل والمسؤول العمالي في حركة أمل في شؤون الاتحاد فكان تدخلهم فاضحاً في الانتخابات التي ادت الى فوز الزميل غنيم الزغبي الامين العام لاتحاد المصالح المستقلة الذي استقال بعدما تبين له هيمنة حركة أمل على مسار الاتحاد فاعيد انتخاب الياس ابو رزق مجدداً على رئاسة الاتحاد بعد موافقته على تبني مطالب الحركة لكنه استقال بسبب رغبته في الترشح للانتخابات النيابية فتم انتخاب غسان غصن من اتحاد النقل الجوي كرئيس للاتحاد وما زال في موقع الرئاسة. شهد الاتحاد العام خلال رئاسة غصن تدني مستوى الاستقلالية في اتخاذ القرارات المطلوبة والاجتماعية واصبحت كل قرارات الاتحاد العام محكومة بموافقة مسبقة من الاحزاب الموالية لسوريا ولاحقاً من الاحزاب المنضوية في تجمع 8 آذار فالتظاهرات التي يدعو لها الاتحاد العام والاعتصامات التي ينفذها مردوها لمصلحة هذه القوى السياسية كما ارتفع عدد الاتحادات المنضوية الى الاتحاد العام فتخطى الخمسين اتحاد باكثريتهم اتحادات لا تمثل قوى عمالية موجودة في قطاعات اقتصادية وانما تتألف من نقابات بدورها تتألف من حزبيين يشكلون الهيئة العامة لهذه النقابات التي تنفذ سياسة التنظيم الحزبي

أصبح الاتحاد العام أداة بيد هذه القوى الحزبية والمذهبية يتحرك تلبية لقرارات سياسية تتخذها هذه القوى بهدف تسويق مشروعها السياسي في المعارضة او الموالاتة وابتعد الاتحاد العام عن واقع المعاناة الاجتماعية المعيشية التي يتخبط بها ابناء الطبقة الوسطى الذين بأكثريتهم من الموظفين والعمال . كما حاولت قيادات الاتحادات المعارضة سياسياً لنهج الاتحاد العام من الاحتفاظ بمواقعها القيادية على حساب خسارة الممارسة الديمقراطية القائمة على تناوب السلطة فاحتفظت هذه القيادات بمواقعها فخرست عامل التجديد الذي من خلاله يستمر التنظيم النقابي في ممارسة واجباته النضالية وتدنى عدد الانتسابات الى هذه الاتحادات التي كانت قبل حقبة الوصاية السورية من اقوى الاتحادات واكثرها فعالية .

هذا باختصار الواقع الحالي للحركة النقابية في لبنان ، واقع مرير محزن تغييره يستوجب مبادرة انقاذية من نقابيين شرفاء همهم الوحيد تحديث العمل النقابي وتطويره لمواكبة المتغيرات التي اصابت التركيبة العمالية ولايجاد مشروع واضح يعالج الازمات الاجتماعية المعيشية .

عناوين رئيسية لمشروع اصلاح الواقع النقابي

1. صياغة هيكلية نقابية قطاعية (تسمية القطاعات التي يفترض ان تتواجد فيها نقابات عمالية تتجمع في اتحاد واحد يمثل العاملين في هذا القطاع)
2. تعديل النظام الداخلي للاتحاد العمالي العام تتمثل الاتحادات في هيئاته على اساس النسبية (عدد من المندوبين يوازي عدد المنتسبين الى الاتحاد ويسدد الاتحاد عنهم الاشتراك الى الاتحاد العام) تحديد واضح لعدد الهيئات داخل الاتحاد و لدورها ولصلاحياتها لا يجوز الجمع في العضوية بين السلطة التنفيذية في الاتحاد وسلطة المراقبة والمحاسبة .
3. اعادة النظر في العلاقة القائمة بين الاتحاد العمالي العام والهيئات الفاعلة في المجتمع المدني بهدف بلورة مشروع جبهة وطنية تتولى خلال هذه الفترة رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية .
4. اعداد مشروع الاتحاد العمالي العام في ما خص ملفات هامة لها علاقة باوضاع الطبقات العمالية على اختلافها الاجور الضمان الاجتماعي نظام الشبخوخة تفعيل المؤسسة الوطنية للاستخدام النظام الضرائبي
5. تفعيل اللجنة الدائمة للتثقيف النقابي التي يتشارك في ادارتها وزارة العمل والاتحاد العمالي العام وتتولى اعداد البرامج المخصصة لتثقيف النقابيين

هذه العناوين هي المدخل لتصويب مسار العمل النقابي فبلورتها ضرورة ملحة لاعادة ارساء وحدة الحركة النقابية على اسس لا طائفية وحزبية ولاعادة الثقة بفعاليتها في مواجهة الواقع المعيشي الاجتماعي ولزيادة حضورها في كل القطاعات المنتجة ولاعادة صياغة مشروع عقد وطني يتضمن حقوق العمال والموظفين من جهة وقدرات اصحاب العمل على التجاوب مع هذه الحقوق التي سيؤدي الاستمرار في تجاهلها الى انفجار يهدد البنيان الوطني للاقتصاد

اخيراً اتمنى ان تكون هذه المداخلة قد ساهمت في اظهار بعض الثغرات التي تعاني منها الحركة النقابية اللبنانية ومن طرح أفكار قد تساهم في تطوير الواقع النقابي في لبنان .

وشكراً